

نشرة صندوق النقد الدولي

أوروبا بعد الأزمة

أوروبا تحتاج إلى مزيد من التنسيق بين السياسات

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٧ مارس ٢٠١٠

معرض هانوفر الصناعي الدولي: ينبغي أن تعمل بلدان أوروبا على استعادة توازن اقتصاداتها، حسب تصريح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق (الصورة: Reuters)

- مدير عام الصندوق يدعو إلى زيادة تنسيق السياسات بعد الأزمة العالمية
- هناك مهمة حيوية في كثير من البلدان تتمثل في خفض الدين العام دون تعريض النمو للخطر
- ينبغي العمل على تقوية أطر الاستقرار المالي

قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، متحدثاً أمام البرلمان الأوروبي في ١٧ مارس ٢٠١٠ بأن الأزمة المالية العالمية أبرزت الحاجة إلى توثيق التعاون الدولي عالمياً وعلى مستوى أوروبا، للعمل على تجنب تكرار أزمات كالتي تعرض لها الاقتصاد العالمي مؤخراً.

تحدث السيد ستراوس-كان في العاصمة البلجيكية بروكسل أمام أكثر من ١٢٠ عضواً في البرلمان الأوروبي والبرلمانات الأوروبية القومية التقوا في ١٧ مارس الجاري لحضور الاجتماع السنوي للجنة البرلمان الأوروبي المعنية بالشؤون الاقتصادية والنقدية، فقال سيادته: "أخشى أن يكون العزم على إجراء تغييرات دائمة قد بدأ يتراجع بالفعل مع عودة الانتعاش إلى الأسواق المالية واستئناف النمو الاقتصادي".

وقال المدير العام إنه ينبغي زيادة تنسيق السياسات بشأن مجموعة من القضايا تتراوح بين سياسة المالية العامة وتنظيم القطاع المالي، حتى تصبح المؤسسات الأوروبية أكثر قوة وصموداً في مواجهة الأزمة، ومن ثم أكثر قدرة على دعم النمو والرخاء.

وتشير [تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي](#) الصادرة عن الصندوق إلى تحقيق الاتحاد الأوروبي نسبة ١% في عام ٢٠١٠.

سياسة المالية العامة ستكون اعتباراً أساسياً

وفي كثير من البلدان، تتمثل المهمة الأساسية في تخفيض الدين العام إلى مستويات قابلة للاستمرار، ومن ثم تهدئة المخاوف الكبيرة ذات الصلة باستقرار الاقتصاد الكلي، حسبما ورد في كلمته المعدة للإلقاء. وليست هذه بالمهمة اليسيرة؛ فالدين العام في الاقتصادات المتقدمة مهياً للارتفاع إلى ١١٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٤، بارتفاع نسبته ٣٥% تقريباً عما كان عليه قبل الأزمة.

وقال السيد ستراوس-كان: "ما نحتاجه الآن هو استراتيجيات يمكنها استعادة استمرارية أوضاع المالية العامة، مع عدم تعريض التعافي الاقتصادي للخطر عن طريق التبكير بسحب الدعم الحالي." ومن أهم العناصر في هذه الاستراتيجيات تقوية مؤسسات المالية العامة وإصلاح برامج المستحقات الصحية والتقاعدية.

بحثاً عن مصادر جديدة للنمو

وعن النمو قال السيد ستراوس-كان: "تحتاج بلدان أوروبا إلى استعادة توازن اقتصاداتها أيضاً. ففي حين أنه من الطبيعي أن تختلف التغييرات النوعية من بلد إلى آخر، تحتاج جميع البلدان إلى تحديد مصادر جديدة للنمو.

وأضاف سيادته: "فيتعين زيادة المدخرات المحلية في الاقتصادات التي تسجل عجزاً مستمراً في حساباتها الجارية، كما ينبغي زيادة مساهمة الصادرات في النمو. وفي الاقتصادات التي تحقق فوائض مستمرة في حساباتها الجارية، يجب أن يرتفع الطلب المحلي، بما في ذلك إعطاء دفعة للاستهلاك. وسيطلب هذا التصحيح للأوضاع تحسيناً للإنتاجية وزيادة في مرونة أسواق العمل."

نظام مالي أكثر قدرة على الصمود

وقد حققت الأسواق المالية تعافياً مبهماً، لكن ذلك لا يعني بالضرورة مواصلة التقدم ببسر في هذا المسار. وأشار المدير العام إلى ضرورة تعزيز الجهود لتثبيت التقدم القوي الذي حققته أوروبا صوب بنيان جديد للاستقرار المالي عبر الحدود.

وصرح السيد ستراوس-كان بقوله: "إن الإقامة المتوخاة لمجلس أوروبي لأجهزة الرقابة المالية يُعنى بالمخاطر النظامية، والمقترحات الصادرة عن البرلمان الأوروبي لتحسين فعاليته، كلها تبشر بتقدم كبير في تحسين مراقبة المخاطر، ومن ثم القدرة على منع وقوع الأزمات." وحث سيادته صانعي القرار على التوصل إلى اتفاق عاجل حول مجموعة الإصلاحات المطلوبة، فقال إن "إعادة تشكيل مؤسساتنا ليست فرصة متاحة أمام صانعي السياسات وحسب، وإنما هي واجب منوط بهم أيضاً."

وأشار المدير العام أيضا إلى أن مقترحات الإصلاح لا تتضمن حتى الآن كيفية إدارة الأزمات وحلها، لا سيما في حالة البنوك العاملة عبر حدودها الوطنية. وقال: "أرى أن أوروبا تحتاج إلى إطار موحد لمنع الأزمات وإدارتها وحلها، ولحماية المودعين.

دعوة لتوثيق التعاون الدولي

وقال المدير العام في كلماته الختامية إن مدى التعاون غير المسبوق أثناء الأزمة هو الذي أنقذ العالم من تكرار فترة الركود الكبير. وأضاف: "ونحن نحتاج إلى التعاون الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى، حيث نسعى إلى إرساء مشهد اقتصادي ومالي جديد يثمر نموا اقتصاديا قويا بدعم من قطاع مالي مبتكر وآمن في آن واحد، لما فيه صالح الجميع."

ودعا السيد سترانس-كان صانعي القرار الأوروبيين إلى التركيز ليس فقط على تحسين المؤسسات الأوروبية وإنما أيضا على استخدام نفوذهم السياسي لضمان التوصل إلى حل عالمي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.